الأمم المتحدة S/2005/86

مجلس الأمن

Distr.: General
11 February 2005
Arabic
Original: English

تقرير مرحلي للأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا

أولا – مقدمة

١ – يقدم غرب أفريقيا صورة متنوعة. ففي حين شرعت عدة دول في هذه المنطقة دون الإقليمية بالتحرك بعزم على طريق الإصلاحات الاقتصادية والديمقراطية، ورغم أن كثافة الصراعات قد قلت، بهبوط عدد القتلى في الصراع عما كان عليه في السنة الفائتة، ما زالت هذه المنطقة معرضة للخطر الشديد. فبعض الصراعات لا تبدو عليها أمارات التحسن، والمحاربون الأطفال والمرتزقة ما زالوا قيد العمل، وما زالت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تنتشر، والإفلات من العقاب سائد بالنسبة لمرتكبي الإساءات لحقوق الإنسان، ومنها الإساءات المرتكبة ضد المرأة، وبطالة الشباب في ارتفاع شديد، والفساد منتشر، والهجرة الريفية والاتجاهات الديموغرافية، وخصوصا تفجر نمو المدن الكبرى، تقوض الآمال في نمو نصيب الفرد، وما زالت متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز وغيرها من الأمراض السارية تنتشر في كثير من البلدان.

٢ – والقصد من هذا التقرير إبلاغ مجلس الأمن بالتقدم المحرز نحو تنفيذ التوصيات الواردة في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/7)، الذي صدر عقب النظر في تقريري المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2004/200)، وكذلك تنفيذ التوصيات التي قدمتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/525).

٣ – يوجز هذا التقرير الخطوات المتخذة أو المتوخاة استجابة لدعوات مجلس الأمن بتعزيز التعاون بين كيانات الأمم المتحدة ومختلف شركائها لوضع نهج متكامل لمنع الصراع في

140205 140205 05-23279 (A)
0523279

غرب أفريقيا. كما يوفر نظرة مستكملة بشأن الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمجتمع الدولي الأوسع لمعالجة بعض القضايا الرئيسية دون الإقليمية والعابرة للحدود التي أثيرت في التقارير المذكورة أعلاه، ومنها ما يلي:

(أ) التعاون فيما بين مختلف الشركاء العاملين من أجل السلام والأمن؛

(ب) مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك التوصيات بشأن ما قد يتخذه مجلس الأمن من إجراءات أخرى؛

(ج) تنسيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، مع إشارة محددة إلى البرامج الخاصة بالمرأة والطفل؛

(د) إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين؛

(هـ) تعزيز إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك سبل معالجة ظاهرة حواجز الطرق؛

(و) وضع استراتيجيات متكاملة في مناطق الحدود الحساسة.

ثانيا – الجهود المبذولة لوضع نهج متكامل ومنسق لمنع الصراع

تعاون كيانات الأمم المتحدة

٤ – يقوم ممثلي الخاص لغرب أفريقيا بانتظام، وفقا لولايته بتعزيز إسهام الأمم المتحدة نحو إحراز السلام والأمن في غرب أفريقيا، بالاتصال بأشكال وجود الأمم المتحدة الأخرى في هذه المنطقة دون الإقليمية لتيسير تبادل المعلومات والتحليل، وابتكار الاستراتيجيات، وتشجيع التخطيط المشترك، وتعزيز الفرص لوضع نهج إقليمي متكامل بشأن القضايا العابرة للحدود. ولهذا الغرض، يجتمع رؤساء بعثات الأمم المتحدة الخمس لحفظ السلام والشؤون السياسية في غرب أفريقيا دوريا، وكان أحدث اجتماع لهم في منروفيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. أما اجتماعات قواد قوات العمليات الثلاث للأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة، جنبا إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، فقد عقدت بتواتر متزايد للوقوف على الأخطار دون الإقليمية المحدقة باستقرار هذه المنطقة. وقد أنشئت أمانة مشتركة بين البعثات، تكون رئاستها على أساس التناوب، لتنسيق الاجتماعات وتعزيز التعاون فيما بين البعثات. وسيوفر تقريري المقبل بشأن التعاون فيما بين البعثات في غرب أفريقيا مزيدا من التفاصيل عن التقدم المحرز في مجالات كتقاسم المعلومات، واستعمال البعثات المشترك للأصول، بما في ذلك بالنسبة للدوريات المشتركة على الحدود، واللوجيستيات.

٥ - وما زال التأكيد الرئيسي يوضع على معالجة الأثر الإنساني السلبي للصراعات المتأججة في عدة بلدان في هذه المنطقة. وفي هذا الصدد، تعمل عملية النداء الموحد لغرب أفريقيا من بين عمليات أخرى، بوصفها أداة مفيدة لمواءمة الدعوات الإنسانية الموجهة إلى البلدان الواقعة في أزمات وإلى الدول المجاورة المتأثرة بهذه الأزمات. وفي عام ٢٠٠٥، ركزت عملية النداء الموحد بصورة رئيسية على محاولة التخفيف من تردي الأمن البشري في غرب أفريقيا، وهذا ما يفسر استمرار التعاون الوثيق فيما بين الجهات الإنسانية والسياسية والعسكرية الفاعلة.

٦ - وفي أوائل عام ٢٠٠٤، أنشئ فريق عامل معني بمبادرة الحماية الإقليمية للتركيز على القضايا الأساسية في مجال الحماية الإنسانية. واندمج هذا الفريق الآن مع الفريق دون الإقليمي لتنسيق العمليات الإنسانية الذي يجتمع مرة في الشهر برئاسة مكتب منسق الشؤون الإنسانية. وقد بدأ جمع البيانات بشأن مختلف مسائل الحماية من كافة أنحاء هذه المنطقة دون الإقليمية، وهناك منسق إقليمي لشؤون الحماية (بإعارة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) يستعد ليباشر عمله بغرض تيسير أنشطة الحماية المشتركة بين الوكالات.

الإجراءات التي اتخذها الدول في حوض نهر مانو

٧ - ظهرت آمال مشجعة لإعادة تنشيط اتحاد نهر مانو عقب انعقاد مؤتمر قمة رؤساء الدول في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، في كوناكري. ودعا مؤتمر القمة، الذي ضم أيضا رئيس كوت ديفوار، دوائر الأمن والاستخبارات للدول الأعضاء الثلاث إلى إقامة آليات فعالة للتشاور والمراقبة، خصوصا بشأن سبل معالجة مسألة المرتزقة. ومن المأمول فيه أن يعقد مؤتمر قمة للمتابعة في المستقبل القريب لتحديد السبل العملية لتعزيز بناء الثقة والسلام والاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية. وهذا التطور يتمشى مع دعوة مجلس الأمن الموجهة إلى دول نهر مانو بأن تستأنف الحوار.

٨ - كذلك تبذل الجهود بدعم من الأمم المتحدة نحو التنشيط الفعال لاتحاد نهر مانو، للمساعدة في تعزيز التعاون المؤسسي المنتظم فيما بين الدول الأعضاء الثلاث وبين المنطقة دون الإقليمية والشركاء الدوليين. وكان من التطورات التي تستحق الترحيب الشديد القرار الذي اتخذه فريق الاتصال الدولي لليبريا في جلسة عمله السابعة، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، لتوسيع ولايته ونطاقه بحيث يضم بلدانا أخرى في حوض نهر مانو، وكذلك غينيا - بيساو وكوت ديفوار، بما يعكس التزام المجتمع الدولي بمعالجة الأبعاد الإقليمية لمختلف الأزمات الوطنية.

التدابير المشتركة المتخذة من قبل الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي بشأن المسائل العابرة للحدود

٩ - بالإضافة إلى بعثة التقييم المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠٠٤، واعتبارا لدعوة مجلس الأمن الموجهة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل العمل على نحو وثيق مع منظمة الأمم المتحدة وشركائها لوضع سياسة إقليمية لمنع الصراع، أبرمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا اتفاقا للتعاون ووضعت برنامج عمل مشترك موجه نحو منع الطرق غير الدستورية للسيطرة على السلطة؛ والإسهام في تحسين قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال منع الصراع، وإدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد الصراع؛ ووضع استراتيجية إقليمية لمعالجة مشكلة بطالة الشباب بوصفها عاملا من عوامل عدم الاستقرار؛ وتشجيع التوصل إلى نهج إقليمي لمنع الصراع. وسيعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على نحو وثيق مع الاتحاد الأوروبي في تنفيذ العديد من هذه الأنشطة المشتركة. وقد أنشئ فريق عامل يضم ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وكلف بمهمة وضع خطة عمل تقَّدم، للموافقة، إلى الاجتماع الوزاري الثلاثي المقبل في أيار/مايو ٢٠٠٥، ثم للعلم إلى مجلس الأمن.

١٠ - وفضلا عن توصيتي المقدمة عام ٢٠٠٤، التي دعمها مجلس الأمن، بشأن ضرورة أن تتقيد حكومات المنطقة بما قطعته على نفسها من التزامات بشأن حرية مرور الأشخاص والبضائع وأن تتخذ الخطوات اللازمة للحد من الابتزاز في نقاط التفتيش، من المقرر الشروع في عام ٢٠٠٥ بمجهود تعاوني يضم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وسيكون الغرض من هذا المجهود تعزيز التنفيذ الفعال لبروتوكول عام ١٩٧٩ للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية حركة الأشخاص والبضائع وكذلك لمعالجة مشاكل نقاط التفتيش والابتزاز الذي يرافقها. ويجري الاضطلاع بهذه المبادرة في إطار خطة العمل التي وضعتها أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغرض تيسير حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود من خلال وضع تدابير مناسبة للنقل البري، تنفذ بالتعاون مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وغير ذلك من الشركاء في التنمية.

١١ - وقد تلقت اليونيسيف مؤخرا تمويلا من المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية يتعلق بمشروع دون إقليمي لحماية الطفل. ويهدف المشروع إلى تعزيز التنسيق لمبادرات حماية

الطفل في المنطقة دون الإقليمية بدعم نظم تقاسم المعلومات فيما بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ووكالات حماية الطفل عبر الحدود مع التركيز على وضع قواعد بيانات متسقة في أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وسيوجه اهتمام خاص إلى تنسيق النهج فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإندماج، والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، والأطفال الذين عزلوا عن أسرهم. وفضلا عن ذلك، ستتابع اليونيسيف توفير دعم تقني ومالي إلى وحدة حماية الطفل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغرض تعزيز قدرتها على الرصد بالنسبة للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

١٢ - وقد أعرب مجلس الأمن، في قراره ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، عن قلق خاص بشأن حالة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح في عدة بلدان، بما فيها دولتا كوت ديفوار وليبريا في غرب أفريقيا. وانسجاما مع ذلك القرار، أصبحت كافة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الآن أطرافا في اتفاقية حقوق الطفل، بعد أن صدقت ليبريا على هذه الاتفاقية في عام ٢٠٠٤. وفضلا عن ذلك، فإن وكالات حماية الطفل، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، تدعم الآن مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح في إعداد تقريره بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤).

التعاون مع منظمات المجتمع المدني والإسهام الذي تقدمه

١٣ - وفقا للدعوات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن إلى المنظمات الدولية لتتعاون على نحو أكثر اطرادا مع جهات المجتمع المدني الفاعلة في ميدان إدارة الأزمات ومنع الصراع، تزايدت دعوات كيانات الأمم المتحدة العاملة في هذه المنطقة دون الإقليمية، الموجهة إلى منظمات المجتمع المدني، وخصوصا الجماعات النسائية، إلى المشاركة في وضع وتنفيذ خطط العمل بشأن القضايا العابرة للحدود التي يعالجها التقرير الحالي. وقد أقامت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، ومنها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، شبكات لمنظمات المجتمع المدني المشاركة التي تتعاون معها بانتظام. ويلزم تقديم مزيد من المساعدة التقنية والمالية لتمكين منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية من تنفيذ المشاريع والاضطلاع بأعمال الدعوة، خصوصا في المناطق النائية. فمثلا، أنشأ قسم حقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وحدة مكرسة لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني من خلال توفير التدريب والدعم اللوجستي والتشجيع على تشكيل جماعات وشبكات شاملة.

١٤ - واعترافا بالدور الأساسي الذي يؤديه المجتمع المدني في تعزيز السلام والأمن، أنشئ داخل أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مركز تنسيق للمجتمع المدني يموله البرنامج الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز قدرات أفريقيا الإقليمية

في مجال بناء السلام. وأنشأت منظمات المجتمع المدني، من خلال جهودها، منتدى المجتمع المدني في غرب أفريقيا كمؤسسة جامعة من أجل تحقيق التكامل الإقليمي والسلام والأمن. وقد أطلق هذا المنتدى مبادرات هامة من أجل بناء القدرات وتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع المدني ورصد مجرى الانتخابات والمساهمة في تطبيق اتفاقات السلام والدعوة من أجل تقيد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالالتزامات التي تترتب عليها هذه المبادرات من قبيل برتوكولات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٥ - ويساهم العديد من منظمات المجتمع المدني في نشر المعلومات ورفع مستوى الوعي على صعيدي المجتمع المحلي والشعب بالوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا الخاص بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما تعمل البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، العاملة بالتعاون مع فئات المجتمع المدني، وبانتظام، على نشر رسائل السلام وسط المجتمعات المتضررة. وقد وضعت الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات مشروعا مطلوب تمويله من أجل إنشاء محطات راديو على طول الحدود بهدف استحداث برامج للمسافرين والمقيمين على طول ممر النقل بين أبيدجان ولاغوس، مع التركيز بشكل خاص على الوعي بالإيدز؛ وتعمل محطة الراديو التابعة للشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات حاليا في كوت ديفوار وليبيريا؛ وتجري دورات تدريب في مكان العمل وبرامج لإنتاج أعمال مشتركة مع محطات الراديو المحلية الوطنية منها والمستقلة لكي يصار إلى نشرها، وبخاصة بهدف توعية المجتمعات المحلية الواقعة عند الحدود.

١٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، دعا مكتب الاتفاق العالمي في نيويورك التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة إلى اجتماع من أجل الاتفاق على السبل التي يستطيع من خلالها القطاع الخاص الذي يعمل بالتعاون مع الشركاء الآخرين الإسهام بإيجابية في بسط السلام والاستقرار في غرب أفريقيا. ومن المقرر عقد اجتماع متابعة في دكار في مطلع عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وتهدف المبادرة بشكل خاص إلى تحديد الممارسات التجارية ذات الأهمية بالنسبة للمجتمعات المحلية، لا سيما المتضررة منها من الصراع، وتعزيزها.

ثالثا – التقدم المحرز في معالجة المسائل الخاصة العابرة للحدود، بما في ذلك التوصيات الأخرى

مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١٧ – شدد البيان الرئاسي، الذي صدر عن مجلس الأمن في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، على الحاجة إلى تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. وقد استعيض لهذه الغاية عن برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية في أفريقيا ببرنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي يهدف إلى تيسير العملية الرامية إلى تحويل الوقف الاختياري الخاص بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى صك ملزم قانونا، وبناء قدرة اللجان الوطنية ومساعدتها على استحداث خطط عمل وطنية. كما أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحدة الأسلحة الصغيرة التي ستتولى صياغة السياسة التي تنتهجها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنفيذها، بما في ذلك رصد الوقف الاختياري وتحويله إلى اتفاقية.

١٨ – وفي عام ٢٠٠٤، صدّق كل من بنن والرأس الأخضر وليبيريا على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن الدول الأخرى في غرب أفريقيا التي صدقت على البروتوكول بوركينا فاسو ومالي. وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع مكتب منع الأزمات والإنعاش مشروعا بشأن الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في دول اتحاد نهر مانو وكوت ديفوار بغية تعزيز الانسجام على مستوى العمل الرامي إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية، وتعزيز الجهود المبذولة من أجل بناء قدرات اللجان الإقليمية فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١٩ – وبالإضافة إلى التوصيات الواردة في تقريري الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٤، طلبت إليّ بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٤ أن أصدر توصيات بشأن الإجراءات الأخرى التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن من أجل المساعدة على الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية. وقد يود مجلس الأمن، لهذه الغاية، أن يرحب بإنشاء وحدة الأسلحة الصغيرة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في تشغيل هذه الوحدة على نحو فعال. ومن شأن ذلك أن يعزز سلطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا المجال ويساعد على ترجمة

الإرادة السياسية المتجددة لدى دول غرب أفريقيا إلى عمل سياسي يجعل مكافحتها للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحتل الصدارة في سياساتها في مجالي الأمن والسلام. وقد يود المجلس أيضا أن يشجع الجهات المانحة على توفير الموارد الكافية من أجل دعم عمل برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة الجديد. وجدير بالتذكير بأن عدم الوفاء بوعود برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية في أفريقيا يعزى جزئيا إلى النقص في الموارد. وقد يود المجلس أن ينظر كذلك في مدّ بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لا سيما تلك العاملة بموجب الفصل السابع، بالصلاحية والموارد اللازمة من أجل رصد وتعزيز حالات الحظر المفروضة على الأسلحة. وأرحب بالقرار ١٥٨٤ (٢٠٠٥) الذي اعتمده مجلس الأمن مؤخرا ومنح بموجبه عملية السلام في كوت ديفوار السلطة لكي ترصد فعالية تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على هذا البلد بموجب القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

٢٠ - كذلك فإن المراقبة الفعالة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتطلب تعاونا قويا بين المنتجين والموردين للأسلحة. وقد يرغب المجلس في أن يدعو المنتجين والموردين الآخرين لاقتفاء أثر ترتيب واسنار، الذي أقام أعضاؤه ترتيبا رسميا للتعاون مع دول غرب أفريقيا، لاحترام الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. كذلك فإن التجربة تدل على أن تسجيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتتبع أثرها أداة فعالة لتنظيم تدفقاتها، وقد يرغب المجلس أيضا في أن يوصي بأن تسجل كافة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستعملة في بعثات حفظ السلام وأن يتم تتبع أثرها، حسب الاقتضاء من قبل الأمم المتحدة، بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات.

٢١ - وقد يرغب المجلس أيضا في أن يضع قائمة ''إشهار وفضح'' للأفراد والشركات والجماعات والبلدان التي تنتهك حالات حظر الأسلحة والوقف الاختياري لاستيرادها وتصديرها وتصنيعها في غرب أفريقيا. ونظرا للصلات الوثيقة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأنشطة الإجرامية، لا سيما الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية (كالماس والخشب) والاتجار بالبشر، بما في ذلك المرأة والطفل، فقد يرغب المجلس في أن يساعد في عرض المسؤولين عن هذه الجرائم على المحكمة الجنائية الدولية للمحاكمة.

تنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، لا سيما بالنسبة للجنود الأطفال

٢٢ - استجابة لاقتراح بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٣ بصدد الحاجة إلى اتباع نهج متكامل إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج (انظر S/2003/688) وتوصيتي المقدمة لهذا الغرض، اضطلعت كيانات الأمم المتحدة المتواجدة

في غرب أفريقيا بعملية تعاونية كبرى بشأن سبل تنسيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في المنطقة دون الإقليمية وإزالة حالات عدم التوافق فيما بينها. ويفترض أن تساعد هذه الاستراتيجية الإقليمية إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج على الحد من تنقل المحاربين والأسلحة عبر الحدود وكفالة التماسك في عمليات السلام في كافة أنحاء المنطقة.

٢٣ - وللمساعدة على وضع خطة عمل إقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، أجريت في داكار في أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٤ حلقات عمل لبعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في هذه المنطقة دون الإقليمية ولوكالات الأمم المتحدة وشركائها الإنمائيين العاملين في غرب أفريقيا. وأقر المشاركون أنه في حين أن كل عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج تتحدد بعوامل محلية سياسية واقتصادية واجتماعية وجغرافية - سياسية، يلزم اتباع نهج منسق وتفهم مشترك لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في سياق غرب أفريقيا. واستهدفت الاجتماعات المجالات الرئيسية التي يُعتقد فيها أن التعاون العابر للحدود والتنسيق فيما بين سياسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج ضروري: المحاربون الأطفال، والمحاربون الأجانب، والمحاربات من الإناث، وجماعات المليشيا، والمكون النقدي، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في البلدان التي لا تخوض حربا لكنها متأثرة بشدة بالصراع المسلح في جوارها. ووضع مشروع مجموعة من توصيات السياسة العامة والمبادئ التوجيهية العملية بشأن طريقة كفالة نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في غرب أفريقيا. وبعد انتهاء حلقات العمل، أنشأت اللجان الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج شبكة لتبادل الخبرات بانتظام. وفيما بعد، قامت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في سيراليون بزيارة إلى ليبريا. واستعدادا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في كوت ديفوار، اضطلعت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في ذلك البلد ببعثة إلى غينيا بيساو وليبريا لتحديد الدروس المستفادة.

٢٤ - ومن بين النتائج الرئيسية لحلقات العمل الإقليمية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج أنه تبين أن مرحلة إعادة الاندماج ذات أهمية للاستكمال الناجح لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، وينبغي أن يخطط لها مسبقا عند وضع تلك البرامج عموما. وينبغي توجيه اهتمام خاص للبرامج المتعلقة بالأطفال نظرا لأنه يوجد خطر كبير بالنسبة للمحاربين السابقين الذين استفادوا سابقا من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، أن تعمد الجماعات المحاربة إلى تجنيدهم إذا انتكست الحالة وعادت المجتمعات إلى العنف. ويعتقد أن هذا قد حدث على الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار خلال تصاعد

الأعمال العدائية في كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وفضلا عن ذلك، يجب أن تتوافر موارد كافية للقيام، على المدى الطويل، بدعم برامج متابعة إعادة الاندماج بالنسبة للمحاربين السابقين، بما في ذلك النساء والأطفال.

٢٥ - وتم الاتفاق، بوصف ذلك مبدأ عاما، على أنه ينبغي ألا يعطى الأطفال نقودا كجزء من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج لأنه يُخشى أن تعزز هذه المدفوعات النقدية حافز الربح، لا سيما لأن القادة يستطيعون تجنيد الأطفال وإرسالهم إلى هذه العملية بغرض واحد هو القيام فيما بعد بتحصيل المدفوعات التي يتلقونها. كذلك فإن المدفوعات النقدية للأطفال قد تعزز فكرة أن الأطفال يحصلون على مكافأة لمشاركتهم في الأعمال العدائية في حين أن الحقيقة هي أن معظم الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح لا يتلقون سوى القليل جدا من المساعدة. وينبغي أن يسعى أي برنامج محدد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج بالنسبة للمحاربين الأطفال السابقين أن يدرج، قدر الإمكان ومنذ البداية، مشاركة المجتمعات المحلية في التخطيط لعمليتي إعادة تأهيل الأطفال وإدماجهم في المجتمع وإدارة هذه العملية.

٢٦ - وينبغي أن يكون من الأهداف الرئيسية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج بالنسبة للمحاربين الأطفال الأجانب إعادتهم إلى بلدان منشئهم. وقد اجتمعت اليونيسيف ووكالات حماية الطفل، في داكار في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لوضع استراتيجية لإعادة المحاربين الأطفال الأجانب إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في فترة ما بعد التسريح. ويظل خطر المحاربين السابقين الأجانب مأساة نصيبها التجاهل. فمن بين المحاربين الذين سرحوا مؤخرا في ليبريا البالغ عددهم ٢٢٠ ٩١ محاربا، كان عدد الجنود الأطفال ٧٨٠ ١١ طفلا (١٢ في المائة)، وقد أعيد لم شمل ٦٧٣ ١١ منهم (٩٩ في المائة) مع أسرهم، وكان من بينهم ٣٧٨ ٢ فتاة؛ وأعيد حوالي ٣٠ من هؤلاء المحاربين الأطفال المسرحين إلى وطنهم من ليبريا.

٢٧ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمحاربات من النساء، سواء كن مشاركات في القتال أو من ''أفراد الدعم'' (طباخة، زوجة، حمالة، وما إلى ذلك). فالفتيات يتعرضن بصورة خاصة لأنواع معينة من الجرائم كالاغتصاب، أو الاستغلال الجنسي، أو الزواج القسري، فينتج عن ذلك في الغالب الحمل، والأمراض المنقولة جنسيا، بما في ذلك متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وحدد الخبراء معايير مناسبة بشأن معاملة المحاربات في معسكرات التجميع والتسريح. وستكون إجراءات التشغيل الموحدة بشأن الجنسين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، التي يقوم صندوق الأمم المتحدة للمرأة حاليا بوضع مسودتها،

عاملا مساعدا في هذا الصدد. وتعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على نحو وثيق مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان لكفالة إدراج هذه الجماعات من المحاربات السابقات على نحو كامل في البرنامج الليبري لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج.

٢٨ - إن ضمان تمويل موثوق دعما لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج ذو أهمية فائقة لكفالة التنفيذ الوافي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. وتواصل اليونيسيف ووكالات حماية الطفل سعيها كي تكفل أن تركز برامج إعادة الاندماج على التعليم، والتدريب على الحرف ومهارات الحياة، وإعادة إدماج الأطفال الاجتماعي على أساس المجتمع المحلي. وتنفذ أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتحاد نهر مانو، برنامجا يركز على إعادة إدماج الشباب العاطلين عن العمل ومشاركة الشباب في عمليات السلام.

٢٩ - ومن المؤكد أن إعادة إدماج المحاربين السابقين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يعتمد إلى حد كبير على ازدهار النمو الاقتصادي وتوليد وظائف جديدة. وطالما كان الفقر والبطالة من بين الأسباب الرئيسية للعديد من الصراعات في هذه المنطقة دون الإقليمية، يمكن تعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج إذا صحبتها برامج تساهم في توليد العمالة وحفز الانتعاش الاقتصادي مما يمنح الشباب بالتالي، بمن فيهم المحاربون القدامى فرصا جديدة وإضافية للعمل المشروع.

٣٠ - يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حاليا، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، لتنفيذ ممارسة تعاونية مع مختلف كيانات الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لوضع استراتيجية إقليمية عن سُبل معالجة بطالة الشباب بوصفها مصدرا لعدم الاستقرار في أفريقيا. ومثلما لاحظت بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٤ تعتبر الحاجة إلى إنشاء وظائف جديدة وإيجاد فرص اقتصادية في غرب أفريقيا عنصرا أساسيا في تحقيق السلام الدائم. وبدون إحراز تقدم في هذا المجال يمكن أن تتزلق البلدان الخارجة من الصراع مرة أخرى إلى الصراع بحيث يمكن أن ينتشر بعد ذلك إلى الدول المجاورة. ويتعين بالتالي إيلاء اهتمام خاص لوضع مشاريع تمنع انتشار آثار الصراع عبر حدود الدول.

إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين

٣١ - في ضوء الاهتمام الذي أبداه مجلس الأمن لإيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين والمشردين في المنطقة دون الإقليمية، اتفقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تنفيذ عدد من الأنشطة المشتركة تركز على أربعة مجالات رئيسية هي: (أ) معالجة القضايا الأمنية في مخيمات اللاجئين؛ (ب) الوقاية والتخفيف والتأهب والاستجابة؛ (ج) استعراض معاهدات وبروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغرض توحيد السياسات المتعلقة باللاجئين في غرب أفريقيا؛ (د) معالجة قضايا اللاجئين والعائدين وقضايا التنمية.

٣٢ - نظم قسم تنسيق المساعدة الإنسانية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا حلقة عمل عن حقوق العائدين في الملكية وركز على أهمية استخدام تشريع جديد لحماية حقوق الأرامل في الملكية. ويتعين أن يساعد هذا التشريع الجديد في الحد من المنازعات بشأن الممتلكات التي تنطوي على مخاطر تهدد التجانس والسلم الاجتماعي. ويتعين أن تراعي الحلول قيد النظر حالة الجماعات المحلية المضيفة لضمان عدم تدهور أوضاعها المعيشية بشكل أكبر ولا سيما فيما يتعلق بتوفر وإدارة الأرض والنظام الإيكولوجي عموما، وهو موضوع غالبا ما كان مصدر التوترات والنزاعات في العديد من المناطق في غينيا حيث ظلت الجماعات المحلية تستضيف اللاجئين الليبريين واللاجئين السيراليونيين لعدد من السنين. ويعتبر اجتثاث الأحراج بكثافة في هذه المناطق موضوعا يتعين على الشركاء الإنمائيين بذل أقصى ما لديهم لوقفه بمساعدة الجماعات المحلية من خلال اتخاذ تدابير ملموسة، بما في ذلك عن طريق توفير مصادر بديلة للطاقة من أجل حطب الوقود.

إصلاح القطاع الأمني

٣٣ - تعتبر دعوة مجلس الأمن الرامية لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن عنصرا أساسيا لتحقيق السلم والاستقرار الإقليمي وتعكس وجهة نظر العديد من أبناء غرب أفريقيا أنفسهم. وبالرغم من أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ظلت تعمل لنقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن الداخلي والخارجي بالتدريج إلى القوات المسلحة وقوات الأمن في سيراليون فإن أكبر الاهتمامات الأمنية بالنسبة للعديد من السيراليونيين تتعلق بكيفية تصرف تلك القوات بعد مغادرة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام للبلاد. وفي غينيا - بيساو يبدو أن القوات المسلحة وقوات الأمن من بين العناصر الرئيسية لعدم الاستقرار. وفي ليبريا كان أحد الأسباب الرئيسية للعودة إلى العنف بعد نهاية الحرب الأهلية الأولى وإجراء الانتخابات الرئيسية في عام ١٩٩٧ هو عدم إصلاح القوات المسلحة وقوات الأمن.

٣٤ - وبالإضافة إلى ذلك لا تزال المنطقة دون الإقليمية تواجه ظاهرة المغامرات العسكرية العنيفة للاستيلاء على السلطة. وعلى مدى الإثني عشر شهرا الأخيرة، على سبيل المثال، شهد العديد من بلدان غرب أفريقيا حدوث انقلابات عسكرية شملت بوركينا فاسو وغينيا وغينيا - بيساو وموريتانيا. وفضلا عن ذلك اتضح أن بعض أفراد قوات الأمن والقوات المسلحة مرتبطون أو مشاركون بطريقة أو بأخرى في أنشطة غير مشروعة مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والموارد الطبيعية والاتجار بالبشر وممارسة الابتزاز عند حواجز الطرق وغسيل الأموال.

٣٥ - لا تزال الأمم المتحدة تقدم الدعم من خلال وجودها في غرب أفريقيا وبالعمل الوثيق مع الشركاء الإنمائيين للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لإصلاح قطاعها الأمني. ولتحقيق تلك الغاية انعقد اجتماع مهم في داكار يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بمشاركة كبار الضباط من القوات العسكرية والقوات الأمنية في هذه المنطقة دون الإقليمية، وكذلك وزراء المالية والدفاع في البلدان المعنية، ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الدوليين ومنظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا. وتوصل الاجتماع إلى فهم مشترك لإصلاح القطاع الأمني في سياق غرب أفريقيا واستعرض مشاريع ملموسة لإصلاح قطاع الأمن في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الصحة، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقوات المسلحة وقوات الأمن في غرب أفريقيا؛ وقوات الأمن وسوء الإدارة في إقامة العدالة؛ والضعف في مكافحة الأنشطة الإجرامية.

٣٦ - تعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حاليا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على استعراض سُبل تحسين آلياتها في رقابة الحدود لتعزيز تدفق المعلومات فيما بين السلطات الوطنية لإنفاذ القانون، وكذلك إقامة شبكات تعاون إقليمي في قضايا إنفاذ القانون. وبالإضافة إلى ذلك عملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا لوضع مشروع يمكن من خلاله إتاحة التدريب الحاسوبي في تقنيات التحقيق للوكالات الوطنية لإنفاذ القانون. ويسعدني أن ألاحظ أن بعض الشركاء الإنمائيين أبدوا اهتماما متزايدا بإصلاح قطاع الأمن ولا سيما الاتحاد الأوروبي الذي طلب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقديم مشاريع يمكن للاتحاد المساعدة في تمويلها في هذا المجال.

وضع استراتيجيات متكاملة في المناطق الحدودية الحساسة

٣٧ - سلطت بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٤ الضوء على إيلاء اهتمام على سبيل الأولوية، لا سيما للمجالات الحساسة التي تشمل منطقة غينيا فورستير التي تحد سيراليون وليبريا وكوت ديفوار، وكذلك لمحافظات في مالي وبوركينا فاسو تجاور كوت ديفوار. وتتركز أنشطة تجنيد المرتزقة والأطفال الجنود والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات وعصابات النهب والابتزاز عند حواجز الطرق عبر مناطق الحدود المضطربة. وهذه المناطق معرضة أيضا للتدهور البيئي ولحدوث التوترات بين الجماعات المحلية المضيفة والقادمين الجدد. ونتيجة لذلك أوصت البعثة بأن تعمل منظومة الأمم المتحدة لإيجاد استراتيجيات متكاملة بالتعاون مع الحكومات المعنية لمعالجة مجموعة واسعة من المشاكل في هذه المناطق من أجل منع الصراعات من الانتشار على نطاق أوسع (S/2004/525، الفقرة ٥٨).

٣٨ - يحتاج كثير من المشاكل الحدودية إلى بذل جهود مشتركة من البلدان والشعوب المعنية. ويعتبر وضع وتشجيع استراتيجيات إقليمية متكاملة لتحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية أحد السبل لذلك. فقد نفذت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على سبيل المثال ممارسة لوضع خريطة بالمنظمات النسائية المشاركة في أعمال تجارية صغيرة مدرة للدخل لدعم شبكتها. وشملت هذه الممارسة اجتماعا قامت فيه تاجرات من الدول المجاورة في غرب أفريقيا بتبادل الآراء والاستراتيجيات فيما بينها بغية تعزيز الصلات التجارية بصفة خاصة عبر الحدود. ويستطيع القطاع الخاص أيضا تقديم الدعم إلى هذا المسعى لتنفيذ مشاريع إقليمية واستثمارات وزيادة فرص توليد الوظائف ولا سيما في أوساط المجتمعات المحلية الحدودية. وسيكون من المفيد بصفة خاصة تقديم المساعدة من المجتمع الدولي الأوسع ولا سيما في تعزيز قدرة مجموعات المجتمع المدني العاملة على تعزيز ثقافة السلام عبر الحدود ومساعدة حكومات البلدان المجاورة في غرب أفريقيا على الحد من الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود التي تشمل الاتجار في الأسلحة والمخدرات.

٣٩ - صدرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ مبادرة مشتركة تعرف باسم ''استراتيجيات موحدة لمناطق الحدود الحساسة في غرب أفريقيا'' بقيادة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية. وشملت أفرقة الأمم المتحدة القطرية وبعثات السلام المعنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الإنمائيين ومجموعات المجتمع المدني في المنطقة لمعالجة المشاكل في المناطق الحدودية في غرب أفريقيا. وتم في هذا الصدد وضع مشروع للاستراتيجيات الموحدة من أجل أربع مناطق تركيز محددة

هي: (أ) غينيا، كوت ديفوار، ليبريا، سيراليون؛ (ب) مالي، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غانا؛ (ج) موريتانيا، مالي، النيجر؛ (د) السنغال، غامبيا، غينيا – بيساو. وفي حين تعتبر كل استراتيجية فريدة بالنسبة للمنطقة الحدودية المحددة محل الاهتمام تم تحديد عدد من العناصر والتوصيات العامة المشتركة والمتكررة في جميع المناطق الأربع. ويخطط مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لعقد اجتماعات متابعة لبعض المناطق الحدودية الفعلية ذاتها بمشاركة عدد كبير من الشركاء في عام ٢٠٠٥.

رابعا – ملاحظات

٤٠ – لقد شجعني التقدم المحرز في تنفيذ بعض التوصيات الواردة في بيان مجلس الأمن الرئاسي المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤. ويسرني في هذا الصدد، أن ألاحظ نمو الشراكة المثمرة بين منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك بعض الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية في منطقة غرب أفريقيا. ويعتبر وضع ترتيبات تعاونية فعلية لمعالجة المشاكل العابرة للحدود، وهي عملية ثم اتخاذ الخطوات الأولى فيها، عنصرا أساسيا في أي نهج تكاملي لمنع الصراعات في المنطقة.

٤١ – وفي الوقت الذي تم فيه اتخاذ إجراء بشأن بعض التوصيات، يبدو أن إحراز تقدم بشأن التوصيات الأخرى، لا يزال محدودا أو بطيئا. وهنالك العديد من المجالات التي يمكن أن تساهم إعادة بذل الجهود فيها بشكل أكبر في منع الصراعات وبناء السلام في غرب أفريقيا. ويرد في الفقرات التالية بعض أبرز هذه المجالات.

٤٢ – وسيكون من المفيد لو قامت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتحويل الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى صك ملزم قانونا بأسرع فرصة ممكنة. وسيبعث ذلك برسالة قوية إلى الشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي الأوسع، بأن حكومات غرب أفريقيا مستعدة هي نفسها لمعالجة آثار انتشار الأسلحة الصغيرة المدمرة بطريقة حاسمة. ويتعين تقديم الدعم من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال وحدتها الجديدة للأسلحة الصغيرة وبرنامج الأسلحة الصغيرة، والشركاء الإنمائيين لمختلف اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والعمل أيضا لإنشاء سجل إقليمي بالأسلحة الصغيرة.

٤٣ - شهد تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في سيراليون وليبريا، من خلال الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بصفة خاصة، إحراز تقدم كبير. إلا أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج لا يمكن أن ينجح ما لم يتوفر التمويل الملائم لإعادة الإدماج وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين، من أجل تفادي خطورة العودة إلى الصراع. ويمكن لتوصية الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) المتعلقة بإنشاء صندوق دائم لبناء السلام، واستخدامه في تمويل برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، أن تفيد غرب أفريقيا بصفة خاصة.

٤٤ - يعتبر اتخاذ تدابير للحد من مستويات البطالة المزعجة في أوساط الشباب في غرب أفريقيا، أمرا حيويا لإعادة التأهيل وبناء السلام والتنمية. وتمثل الأعداد المتنامية من الشبان والشابات الذين تنعدم أمامهم فرص العمل والعيش الكريم، تهديدا كبيرا للمستقبل في شبه هذه المنطقة. وتساهم زيادة البطالة في أوساط الشباب، وما يصاحبها من يأس، في تقويض أي قدر من التقدم يتم إحرازه في البلدان الخارجة من الأزمات. ولكنها تنطوي أيضا على مخاطر تدمير الهياكل السياسية والاجتماعية، حتى في البلدان التي يسودها الاستقرار حاليا، سيما عندما يصحب ذلك اتجاهات ديموغرافية، مثل النمو الخطير في حجم السكان الحضريين.

٤٥ - وتمثل الحالة الإنسانية في كثير من أجزاء شبه المنطقة محلا لاهتمام كبير. وأكدت عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٥ لغرب أفريقيا، الحاجة إلى تمويل استراتيجية إقليمية للاستجابة الإنسانية لتقديم مقترحات بالمشاريع، توفر مجموعة من خدمات الدعم العابر للحدود. وأحث من جانبي الشركاء الإنمائيين على تمويل بعض هذه الاقتراحات في عملية النداءات الموحدة، بما يسهم في تحسين حالة الأمن لدى السكان الذين هم في أمس الحاجة للحماية، أو أولئك الذين تكاد قدرتهم على التكيف توشك على النفاد من جراء طول أمد الأعمال العدائية. ويتعين إيلاء اهتمام خاص بالمناطق الحدودية الحساسة المتأثرة بالصراع، والتي يتعرض سكانها للخطر بسبب مجموعة من المشاكل العابرة للحدود، تشمل الاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة وتجنيد الأطفال الجنود، والتدهور البيئي والنهب والاغتصاب على نطاق واسع.

٤٦ - يمثل إصلاح قطاع الأمن أولوية عاجلة بصفة خاصة في غرب أفريقيا، وهي قضية يتعين على دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا معالجتها بدعم من المجتمع الدولي كأداة رئيسية لمنع الصراعات. ويتعين أن يقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، برنامجا

إقليميا متكاملا لإصلاح قطاع الأمن، يشتمل على مشاريع ملموسة يستطيع الشركاء الإنمائيون تمويلها، بالتشاور مع الشركاء الآخرين في غرب أفريقيا قبل نهاية عام ٢٠٠٥.

٤٧ - وفي الوقت الذي أبدى فيه المجتمع الدولي استعداده لتقديم المساعدة، فإن المسؤولية الرئيسية لتعزيز السلم في المنطقة، تقع على عاتق القادة الأفارقة والمجتمعات المحلية ذاتها. وأود أن أشجع الجهود المستمرة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع المدني في غرب أفريقيا في هذا الصدد، وأرحب بالتعاون المتزايد مع الأمم المتحدة. وسوف تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم للمساعي الرامية إلى تحقيق مستقبل أفضل لشعوب غرب أفريقيا. ويعتبر توحيد المبادرات المختلفة والتعاون الإقليمي عبر الحدود بين الدول، والتفكير بطريقة جديدة وتجميع الأصول لتفادي الازدواجية وإهدار الموارد عوامل أساسية في هذا الصدد. وسوف يواصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، تعزيز وتيسير هذا النهج بالتشاور مع الشركاء في المنطقة وفي الخارج على السواء.